

لجنة «تحقيق الوزراء» تأمر بضبط وإحضار علي الخليفة على ذمة بلاغ «الناقلات»

حسين العبدالله

أمرت لجنة التحقيق الدائمة في محكمة الوزراء أمس الأول بضبط وإحضار المتهم الخامس الشيخ علي الخليفة على ذمة اتهامه في بلاغ اختلاسات شركة ناقلات النفط، وذلك لعدم مثوله أمام لجنة التحقيق لاستكمال التحقيق معه.

في تطور جديد بقضية اختلاسات شركة ناقلات النفط، أصدرت لجنة التحقيق الدائمة في محكمة الوزراء أمس الأول برئاسة المستشار عبدالهادي العطار وعلي بوقمان وصالح الحمادي وبحضور ممثل النيابة العامة المحامي العام بدر المسعد قرارا بضبط وإحضار المتهم الخامس في قضية اختلاسات شركة ناقلات النفط وزير النفط السابق الشيخ علي الخليفة المتواجد حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أمرت اللجنة بإصدار أوامر بضبط وإحضار كل من رئيس مجلس إدارة شركة ناقلات النفط السابق عبدالفتاح البدر والمسؤول المالي السابق في الشركة حسن علي قبازرد على الرغم من حبسه في السجن المركزي، والمسؤولين السابقين في الشركة تيموني إستانرفورد ونسيم حسن.

وعلمت «الجريدة» أن قرار الضبط والإحضار الصادر بحق الوزير المتهم الشيخ علي الخليفة يعود إلى عدم مثوله أمام لجنة التحقيق الدائمة في محكمة الوزراء أمس الأول السبت لاستكمال التحقيقات معه على ذمة الاتهامات المنسوبة إليه في البلاغ المقدم من وزير النفط السابق د. عادل الصباح، لكن الشيخ علي الخليفة لم يمثل أمام اللجنة ولم يحضر دفاعه لتقديم سبب قانوني لعدم مثوله.

وكشفت مصادر مطلعة تفاصيل الأمر الصادر بالضبط والإحضار بحق الشيخ علي الخليفة، وهي أن اللجنة أرجأت التحقيق مع الشيخ علي الخليفة، بعد أن تقدم بطلب إلى اللجنة برغبته في السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء فحوصات وقد حينئذ تقريراً إلى اللجنة عن حالته الصحية وتقريراً آخر عن الموعد المحدد له بالحضور أمام طبيبه في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأضافت المصادر أن الشيخ علي حدد موعداً لإجراء الفحوصات في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أرجأت اللجنة تحقيقاتها مع الشيخ علي حتى انتهاء العلاج، وحددت يوم السابع من يوليو أمس الأول لمثول الشيخ علي أمام لجنة التحقيق، لكن الوزير المتهم لم يحضر ولم يأت أي ممثل عنه يبلغ اللجنة عن ميرر عدم حضوره، وهو الأمر الذي دعا اللجنة إلى إصدار أمر بضبط وإحضار الشيخ علي الخليفة وجميع المتهمين الواردة أسماؤهم في البلاغ المقدم من وزير النفط السابق د. عادل الصباح.

إخطار

وفسرت مصادر قانونية لـ «الجريدة» قرار اللجنة بأنه طبيعي، فاللجنة حددت موعداً لمثول المتهم الخامس ولم يحضر ولم يمثله أحد، وهو ما يعطي انطباعاً بعدم رغبته بالمثول أمام اللجنة، مما دعا الأخيرة إلى تطبيق نصوص القانون بإصدار أوامر الضبط والإحضار بحق وجميع المتهمين في البلاغ، مشيرة إلى أن اللجنة حددت جلسة أمس الأول لحضور الشيخ علي بعد إخطاره رسمياً بموعد جلسة التحقيق.

وأكدت المصادر « أن قرار اللجنة باوامر الضبط والإحضار يشدد على ضرورة مثول جميع المتهمين ومنهم الخامس الوزير السابق لتحقيقات لجنة التحقيق، لاسيما وأنه سبق لها التحقيق معه على ذمة البلاغ خلال إسبوعين متتاليين وسمحت له بالسفر لإجراء الفحوصات حسب التقرير الطبي المقدم منه.

وبينت المصادر أن الجهات التنفيذية تنتظر استلام قرار اللجنة بأمر الضبط والإحضار لكي يعمم على المنافذ الرسمية للبلاد ومراكز الشرطة، لضبط جميع المطلوبين وفق الأمر القضائي الصادر من اللجنة، فضلاً عن بحث قصد اللجنة

في أن يكون أمر الضبط دولياً أم مقتصرًا على البلاد.

بلاغ

وكانت لجنة التحقيق الدائمة في محكمة الوزراء تسلمت عام 2001 بلاغا من وزير النفط السابق د.عادل الصباح، يتهم فيه كلا من عبدالفتاح البدر وحسن علي قبازرد ونسيم حسن وتيموني إستانرفورد والشيخ علي الخليفة بقضية اختلاسات شركة ناقلات النفط، وعقب تقديم البلاغ، دعت اللجنة الوزير مقدم البلاغ، ثم أصدرت قرارها بجدية البلاغ المقدم، وبعدئذ بدأت المحكمة بسماع أقوال كل من عبدالله الرومي رئيس مجلس إدارة شركة ناقلات النفط الحالي والشيخ سلمان الصباح المسؤول المالي في الشركة وبدر الكندري المسؤول الإداري في الشركة كشهود في القضية، ويجلب المتهم حسن علي قبازرد من الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الوفد القضائي المرسل من النيابة العامة.

و أجرت لجنة التحقيق الدائمة تحقيقاتها مع المتهم حسن علي قبازرد على مدى شهرين، ثم تقدمت شركة ناقلات النفط بمستندات جديدة تساند الوقائع الواردة في البلاغ، أخرجها المستندات التي أفرج عنها القضاء السويسري بناء على طلب من القضاء الكويتي، وسلمت إلى لجنة التحقيق الدائمة التي بدورها قامت بترجمة المستندات ودراستها وطلب المتهم الخامس في البلاغ الشيخ علي الخليفة الذي بدأت اللجنة التحقيق معه في منتصف مايو مدة أسبوعين، أنكر خلالها التهم المنسوبة إليه، وانتهت اللجنة بعدئذ إلى وقف التحقيق حتى انتهاء المتهم الوزير من إجراء فحوصات له في الولايات المتحدة الأمريكية، وحددت جلسة أمس الأول لمثوله أمامها إلا أن الوزير المتهم لم يحضر.

التهم

الذي تعاملت معه في السابق شركة ناقلات النفط الكويتية.

السلام

في حين جاءت الواقعة الثالثة بالترجح من عملية بناء أربع ناقلات في كوريا الجنوبية بان استولى المبلغ ضدهم من دون وجه حق على مبلغ 18.262,000 دولار أميركي نتيجة تعاقد شركة ناقلات النفط الكويتية مع شركة دابو وهونداي لبناء 4 ناقلات بقيمة 340,000,000 دولار أميركي، بينما جاءت الواقعة الرابعة بالترجح من عملية شراء ناقلتي السلام والسور عام 1990بان استولى المبلغ ضدهم من دون وجه حق على مبلغ 6,230,000 دولار أميركي نتيجة تعاقد شركة ناقلات النفط الكويتية مع الوكيل عن ملاك الناقلتين المذكورتين لشرائهما بقيمة 29,500,000 دولار أميركي لكل ناقلة.

ووجه البلاغ في الواقعة الخامسة إلى المبلغ ضدهم الترحيح من عملية بيع حطام الناقله سيرف سيتني بان

استولوا من دون وجه حق على مبلغ 2,298,500 دولار أميركي بان قامت شركة تسياسايك الأميركية المملوكة بالكامل لشركة ناقلات النفط علي قبازرد في بيع حطام الناقله سيرف سيتي، وبتاريخ 1990/5/22 وقع المذكور على اتفاقية البيع مع شركة بفنلندا بقيمة 8 ملايين دولار أميركي ولم تكتمل إجراءات البيع بسبب الغزو العراقي الغاشم.

اتفاقية صورية

وبتاريخ 1991/1/3 وقع المبلغ ضده حسن علي قبازرد اتفاقية صورية على عملية بيع الحطام المذكور مع شركة NADO SHIPPING بقيمة 4,850,000 دولار أميركي وتبين من المستندات المتوافرة أن العقد المبرم بتاريخ 1990/5/22 استولوا من دون وجه حق على مبلغ 3,228,537 دولارا أميركيا من أموال شركة يكتان المملوكة لشركة ناقلات النفط الكويتية.

وتمكن المبلغ ضدهم بهذه الوسيلة من تحويل مبلغ 2,298,500 دولار أميركي إلى حساب شركة جلف



نسيم حسن



حسن علي قبازرد



عبدالفتاح البدر

من مرافعة د. بدر اليعقوب محامي حسن قبازرد المتهم الثاني في قضية الناقلات

«إن كل شيء كان يتم في شركة الناقلات بعلم

وتحت سمع وبصر وزير البترول الأسبق، ولهذا فإنه لا يجوز قانونًا عزل الجرائم من الثانية إلى الثالثة عشرة عن الجريمة الأولى، ومن الأدلة على ذلك أنه تم فتح حساب للشركات الورقية (الشركات الثلاث) بالإضافة إلى فتح الحساب السري باسم (عبدالفتاح البدر) الذي حوله بموجه الشيخ علي الخليفة بالسحب والإيداع في بنك البحرين والشرق الأوسط بجنيف، وهذا الحساب الأخير كانت تذهب إليه فروق التاجير، وقد تم فتح هذه الحسابات في بنك برقان لشركتني ورفيقتين، وهما شركة يوكتان وشركة بورشستر من دون أن تتوافر شروط فتح حساب لهذه الشركات، وذلك لأن هناك مستندات معينة (مثل تراخيص من وزارة التجارة) لم تكن مستوفاة، فتدخل الشيخ علي الخليفة عند الشيخ علي الجراح ابن عم وزير النفط الأسبق، وهو الرئيس السابق لبنك برقان

شيبنج بجنيف حسب ما ظهر من المستندات المتوافرة، وتبيد الأموال العامة الناتجة عن فرق المبلغ. وينسب البلاغ بالواقعة السادسة إلى المبلغ ضدهم التزوير في الفواتير المقدمة إلى شركة بورشستر شيبنج بان استولوا على مبلغ 11,002,619 دولارا أميركيا عن طريق التزوير في الفواتير المقدمة إلى شركة بورشيستر شيبنج من شركة براون اند روت التي كانت تقوم بتزويد أسطول الحماية الأميركي بالمؤن والخدمات خلال الحرب العراقية - الإيرانية وكذلك العمولات المستردة من بعض الجهات لمصلحة الشركة، في حين تشير البلاغ إلى ارتكاب المبلغ ضدهم في الواقعة السابعة إلى الاستيلاء على بعض أموال شركة يكتان شيبنج المملوكة بالكامل لشركة ناقلات النفط الكويتية، بان استولوا من دون وجه حق على مبلغ 3,228,537 دولارا أميركيا من أموال شركة يكتان المملوكة لشركة ناقلات النفط الكويتية.

سيتكا

أما الواقعة الثامنة فهي استيلاء المبلغ ضدهم على بعض أموال شركة سيتكا شيبنج المملوكة بالكامل لشركة ناقلات النفط الكويتية

من دون وجه حق على مبلغ 2,125,860 دولارا أميركيا من شركة سيتكا المملوكة لشركة ناقلات النفط الكويتية، في حين ينسب البلاغ إلى المبلغ ضدهم في الواقعة التاسعة استيلاءهم على مبلغ

من حساب شركة تارديس شيبنج المملوكة بالكامل لشركة ناقلات النفط الكويتية.

فقد استولى المبلغ ضدهم من دون وجه حق على مبلغ 135,000 دولار أميركي في شكل شبكات سياحية من

حساب الشركة المذكورة. ويوجه البلاغ في الواقعة العاشرة تهمة استيلاء المبلغ ضدهم على مبالغ من حسابات شركة ناقلات النفط على مبلغ 6,361,621 دولارا أميركيا من حسابات شركة ناقلات النفط الكويتية، حول بعضه إلى حساب شركة GULF MANAGEMENT ويعضه الآخر إلى بنك الاعتماد، بينما يوجه البلاغ في الواقعة الحادية عشرة استيلاء المبلغ ضدهم على عمولات مرتجعة من شركة التامين سيدويج، وعلى مبلغ 6,009,048 دولارا أميركيا بان أصدر المبلغ ضده حسن علي قبازرد تعليمات كتابية إلى شركة التامين سيدويج بتحويل عمولات التامين إلى شركة كلاركسون ثم تحويلها إلى حساب شركة جلف شيبنج وكان ذلك في خلال فترة الغزو العراقي الغاشم

تزوير الفواتير

في حين يسند البلاغ الواقعة الثانية عشرة إلى المبلغ ضدهم،

ناقلات بالتواريخ

- 123 / 4 / 1986 قرر المجلس الأعلى للبترول الموافقة على إنشاء مخزون استراتيجي بين 35 - 45 مليون برميل يوميا وكلف مؤسسةالبترول التي يرأسها علي الخليفة بتنفيذ المشروع عن طريق استئجار ناقلات تملأ بالنفط كمخزون استراتيجي.
- 1991 اكتشف عبدالله الرومي ملف الفضيحة الذي أخفاه عبدالفتاح البدر ولم يجده قبل خروجه من المكتب.
- 1993/1/6 تقدمت شركة الناقلات ببلاغ إلى النائب العام ضد عبدالفتاح البدر رئيس مجلس الإدارة السابق والعضو المنتدب حسن قبازرد ونسيم حسن وتيم اسنافورد و علي الخليفة.
- 1993 باشرت النيابة العامة التحقيق مع علي الخليفة بينما هرب ثلاثة من المسؤولين خارج البلاد، اعترض على الخليفة على تحقيق النيابة قائلًا إن الرسوم بقانون رقم 1990/35 ينص على اختصاص محكمة الوزراء بالتحقيق.
- 1993 لم تقبل النيابة طلب الخليفة وأحالته مع المتهمين الأربعة إلى المحكمة الجنائية ووجهت له ومن معه 13 تهمة
- 1994 رفعت شركة الناقلات دعوى جزائية على البدر وقبازرد واستفاورد في المحاكم البريطانية.
- 1995 صدر قانون جديد لمحكمة الوزراء رقم 1995/88 .
- 1995/9/6 بدأ العمل بالقانون.
- يناير 1996 أحيل المتهم إلى محكمة الوزراء بالدعوى رقم 1991/1 بينما نظرت محكمة الجنائيات التهم الموجهة إلى المتهمين الأربعة.
- يناير 1996 صدر الحكم الشهير من دون تاريخ وفيه إدانة للبدر وقبازرد ونسيم بحاكم 40 و 30 سنة في الحبس.
- 122 / 74 / 1997 أصدرت محكمة الوزراء حكما بانعدام قرار مجلس الأمة بإلغاء قانون رقم 1990/45 الذي صدر فيه القانون الجديد لمحاكمة الوزراء.
- وبينت المحكمة أن إجراءات النيابة العامة بتحريك الدعوى ضد الخليفة باعتبار كل الإجراءات التي اتخذتها النيابة ضد بعد تحقيق وإحالة إلى محكمة الجنائيات منعدمة لصدورها من سلطة غير مختصة.
- 1997/12/22 صدر حكم التمييز بطلان حكم محكمة الجنائيات الذي صدر بدون تاريخ.
- 1998/1/11 قدمت الناقلات بلاغا جديدا فيه اتهام للاربعة من دون اسم الخليفة.
- 1998/2/28 أعادت النيابة العامة التحقيق ووجهت تهما للاربعة.
- 1998/12/18 تقدم د. عادل الصباح بالدعوى الجنائية ضد الخليفة.
- 2001/5/156 أصدرت لجنة التحقيق بمحكمة الوزراء قرار بإلغاء القضية من سجلاتها لعدم تحقيق بلاغ وفق القانون.
- 2001 قدم وزير النفط عادل الصباح بلاغا إلى لجنة التحقيق في محكمة الوزراء بحق المتهمين الخمسة وما زالت اللجنة تحقق فيه.

علي الخليفة لدى وصوله لجنة التحقيق لآخر مرة (هامي عبدالله)

